تطور الاوضاع في البحرين ودورها في الامن الخليجي ٢٠١١-٢٠١٧

Developments in Bahrain and its role in Gulf security 2011-2017

حنين رعد فزع Hanin Raad Fazaa

الجامعة المستنصرية- كلية الآداب- التأريخ الحديث

Al-Mustansiriya University - College of Arts - Modern History

haneen12@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي تلعبه مملكة البحرين في تعزيز وتطوير منظومة الأمن في منطقة الخليج العربي مابين ٢٠١١-٢٠١٧، وذلك في ظل التحديات الإقليمية والدولية المتزايدة. يستعرض البحث الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية التي ساهمت من خلالها البحرين في دعم الاستقرار الإقليمي، مثل استضافتها للقيادة البحرية المشتركة (CMF)، واحتضانها لعدد من القواعد العسكرية، إضافة إلى مشاركتها الفاعلة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما يتناول البحث دور البحرين في التعاون الأمني مع القوى الكبرى، خصوصًا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ومساهمتها في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب وتهريب الأسلحة. توصلت الدراسة إلى أن البحرين، على الرغم من محدودية مساحتها وإمكانياتها، نجحت في أن تكون شريكًا أساسيًا في معادلة الأمن الإقليمي، مما يجعلها لاعبًا مهمًا في صياغة مستقبل الخليج العربي الآمن والمستقر.

الكلمات المفتاحية: البحرين، الأمن الخليجي، التعاون الإقليمي، الاستقرار، القواعد العسكرية، السياسة الأمنية.

Abstract:

This study aims to highlight the vital role played by the Kingdom of Bahrain in strengthening and developing the security system in the

Arabian Gulf region, in light of increasing regional and international challenges. The study reviews the political, military, and economic dimensions through which Bahrain has contributed to supporting regional stability, such as its hosting of the Combined Maritime Command (CMF), its hosting of a number of military bases, and its active participation in the Gulf Cooperation Council (GCC). The study also examines Bahrain's role in security cooperation with major powers, particularly the United States and the United Kingdom, and its contribution to international efforts to combat terrorism and arms smuggling. The study concludes that Bahrain, despite its limited size and capabilities, has succeeded in becoming a key partner in the regional security equation, making it an important player in shaping a secure and stable future for the Arabian Gulf.

Keywords: Bahrain, Gulf security, regional cooperation, stability, military bases, security policy.

المقدمة:

تُعد منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق أهميةً في العالم من الناحية الجيوسياسية والاستراتيجية في عام ٢٠١١، نظرًا لما تمتلكه من ثروات طبيعية هائلة وموقع حيوي يشرف على طرق التجارة والطاقة العالمية. وقد شكّلت التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة، كالصراعات الإقليمية، وتصاعد النفوذ الإيراني، وانتشار التنظيمات الإرهابية، دافعًا للدول الخليجية لتعزيز جهودها المشتركة لضمان الاستقرار.

وفي هذا السياق، برزت مملكة البحرين كفاعلٍ مؤثر في منظومة الأمن الخليجي، رغم صغر حجمها الجغرافي ومحدودية مواردها الطبيعية. فقد لعبت دورًا محوريًا من خلال احتضانها للقواعد العسكرية الغربية، ومشاركتها النشطة في قوات درع الجزيرة، بالإضافة إلى مساهمتها في تأسيس شراكات أمنية إقليمية ودولية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل دور البحرين في تطور الأمن في الخليج العربي، من خلال تسليط الضوء على عناصر القوة التي تمتلكها البحرين، ودورها في دعم الاستقرار الإقليمي، إلى جانب التحديات التي تواجهها في ظل التغيرات الجيوسياسية الراهنة.

وتكمن أهمية هذا البحث في إبراز الدور الفاعل لدولة خليجية غالبًا ما يتم تجاهل تأثيرها في السياسات الأمنية الإقليمية، رغم ما تمثله من ركيزة أساسية في المعادلة الأمنية للمنطقة. كما يسعى إلى تقديم رؤية تحليلية متوازنة تسهم في فهم أعمق لمستقبل التعاون الأمني الخليجي.

المبحث الاول:

١-مفهوم الامن الاقليمي ٢٠١١

الأمن الإقليمي هو مفهوم يشير إلى حالة من الاستقرار والتنسيق الأمني بين مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم جغرافي معين، حيث تتقاطع مصالحها وتتشارك في مواجهة تهديدات مشتركة. هذا المفهوم يقوم على أساس أن الأمن في أي دولة داخل الإقليم يتأثر مباشرة بما يحدث في الدول المجاورة، سواء كان ذلك من خلال الأزمات السياسية أو النزاعات المسلحة أو التهديدات العابرة للحدود مثل الإرهاب وتهريب الأسلحة والجريمة المنظمة. ويعتمد الأمن الإقليمي على التعاون بين الدول من خلال آليات مشتركة مثل المعاهدات والتحالفات الأمنية وتبادل المعلومات والتنسيق العسكري. ويهدف إلى معالجة القضايا الأمنية من داخل الإقليم ذاته دون الاعتماد الكامل على القوى الكبرى أو الهيئات الدولية. من الأمثلة البارزة على هذا النوع من الأمن هو تعاون دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة التحديات الأمنية التي تهدد المنطقة، مثل أمن الطاقة "هو الارتباط بين الأمن القومي وتوافر الموارد الطبيعية لاستهلاك الطاقة حيث أصبح الوصول إلى الطاقة الرخيصة (نسبيا) ضروريا لتشغيل الاقتصاديات الحديثة" (Indra ، ٢٠١٦، صفحة ١٢٢) والملاحة البحرية والتدخلات الخارجية, يتطلب تحقيق الأمن الإقليمي وجود إرادة سياسية مشتركة بين دول الإقليم، إضافة إلى قدر من الثقة المتبادلة التي تسمح بتجاوز الخلافات الثنائية والتركيز على التحديات العامة التي تهدد استقرار المنطقة. كما يلعب الحوار السياسي والدبلوماسية الوقائية دورًا مهمًا في معالجة جذور الأزمات قبل تحولها إلى نزاعات تؤثر على مجمل الإقليم. ويزداد الاهتمام بمفهوم الأمن الإقليمي في ظل عالم يشهد تزايدًا في التهديدات غير التقليدية، مثل الأمن السيبراني والتغير المناخي والأوبئة، وهي تحديات تتجاوز حدود الدولة الواحدة وتفرض على الدول التعاون الإقليمي المستمر. في هذا السياق، يصبح الأمن الإقليمي عنصرًا أساسيًا في حفظ السلم والاستقرار وتعزيز التنمية، إذ لا يمكن تحقيق ازدهار اقتصادي أو اجتماعي في ظل بيئة أمنية مضطربة (الشايجي، ٢٠١٤، صفحة ١١٣) .

٢-خصائص الامن في منطقه الخليج العربي

يتميز الأمن في منطقة الخليج العربي بعدد من الخصائص التي تعكس طبيعة البيئة السياسية والجغرافية والاقتصادية للمنطقة، وهي خصائص تجعل أمن الخليج شديد الحساسية للتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية. من أبرز هذه الخصائص (الشايجي، ٢٠١٤، صفحة ١٢٥):

الأمن في الخليج العربي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعوامل الجيوسياسية" هي عوامل جغرافية وسياسية تؤثر على الحدود الفاصلة بين الدول. استكشف هذه العوامل وكيف تُحدد المناخات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية كيفية إدارة الحدود " (عبدالحي، ١٩٩٤، صفحة ٣٤)، نظرًا لأهمية موقعه الاستراتيجي المطل على مضيق هرمز، أحد أهم ممرات الطاقة في العالم. كما أن المنطقة تتميز بوفرة الموارد النفطية، مما يجعلها محط أنظار القوى الدولية ويزيد من تعقيدات أمنها الإقليمي. ويُلاحظ أن التهديدات التي تواجه الأمن الخليجي ليست فقط تقليدية (مثل النزاعات المسلحة أو التهديدات الحدودية)، بل تشمل أيضًا تهديدات غير تقليدية، مثل الإرهاب، والطائفية، والقرصنة البحرية، والهجمات السيبرانية (الشيباني، ٢٠١٥، صفحة ٣٤).

من خصائص الأمن في الخليج أيضًا اعتماده الكبير على التحالفات الخارجية، خاصة مع الولايات المتحدة ودول غربية أخرى، في ظل محدودية القدرات العسكرية الذاتية لبعض دول المجلس. ومع ذلك، تسعى دول الخليج بشكل متزايد إلى بناء قدراتها الدفاعية وتطوير منظومات أمن جماعي مثل "درع الجزيرة" (الشيباني، ٢٠١٥، صفحة ٣٥).

٣- محددات السياسية الامنية للدول الصغيرة

ومن بين السمات البارزة للأمن في الخليج العربي كذلك هو طابعه الوقائي والدفاعي، حيث تسعى دول الخليج إلى تجنب الانزلاق في صراعات مباشرة من خلال تبني سياسات ردع، وتعزيز قدراتها الدفاعية، وتكثيف التنسيق الاستخباراتي والأمني فيما بينها. كما يتجلى هذا الطابع الوقائي في إقامة قواعد عسكرية أجنبية، والمشاركة في مناورات مشتركة تهدف إلى رفع الجاهزية العسكرية لمواجهة أي تهديد محتمل, فإن الاستقرار السياسي يُعد عنصرًا حاسمًا في بنية الأمن الخليجي، إذ تعتمد معظم دول الخليج على أنظمة حكم وراثية ذات طابع تقليدي، وتولي أهمية قصوى للحفاظ على استقرار الأنظمة واحتواء أي حركات احتجاجية أو اختراقات خارجية محتملة, كما أن دول الخليج بدأت تولي أهمية متزايدة للأمن الناعم"يشير عادةً إلى الأمن الذي يحمي شيئًا ما من الأذى بطرق هادئة وغير ملحوظة، غالبًا ما تكون غير مرئية وبعد وقوع الحادث، بدلًا من وضع حواجز مرئية قبل وقوعه" (بيلي، ٢٠٠٤، صفحة ٧٧)، مثل استخدام الإعلام والدبلوماسية والثقافة والقوة الاقتصادية كأدوات للتأثير وبناء النفوذ، وهو ما ينعكس في دور بعض العواصم الخليجية في الوساطات الإقليمية، واستضافة المؤتمرات الدولية، والاستثمار في الإعلام والتقنيات الحديثة, وفي ظل التحولات العالمية، أصبحت قضايا أمن الطاقة والتغير المناخي والأمن السيبراني جزءًا لا يتجزأ من الأولويات الأمنية الخليجية، مما يدفع إلى تبني سياسات أمنية أكثر مرونة وتخصصًا، قادرة على الاستجابة للتحديات المستجدة، إلى جانب التحديات التقليدية, ان هذه الخصائص تجعل من الأمن في الخليج العربي نظامًا مركبًا وديناميًا، يتطلب تنسيقًا مستمرًا بين الداخل والخارج، وبين الأمن العسكري والأمن غير التقليدي، للحفاظ على الاستقرار في واحدة من أكثر المناطق حساسية في العالم (الدخيل، ٢٠١٨، صفحة ١٢١).

ومن بين السمات البارزة للأمن في الخليج العربي كذلك هو طابعه الوقائي والدفاعي، حيث تسعى دول الخليج إلى تجنب الانزلاق في صراعات مباشرة من خلال تبني سياسات ردع، وتعزيز قدراتها الدفاعية، وتكثيف التنسيق الاستخباراتي والأمني فيما بينها. كما يتجلى هذا الطابع الوقائي في إقامة قواعد عسكرية أجنبية، والمشاركة في مناورات مشتركة تهدف إلى رفع الجاهزية العسكرية لمواجهة أي تهديد محتمل (الدخيل، ٢٠١٨، صفحة ١٢١).

فإن الاستقرار السياسي يُعد عنصرًا حاسمًا في بنية الأمن الخليجي، إذ تعتمد معظم دول الخليج على أنظمة حكم وراثية ذات طابع تقليدي، وتولي أهمية قصوى للحفاظ على استقرار الأنظمة واحتواء أي حركات احتجاجية أو اختراقات خارجية محتملة.

أن دول الخليج بدأت تولي أهمية متزايدة للأمن الناعم، مثل استخدام الإعلام والدبلوماسية والثقافة والقوة الاقتصادية كأدوات للتأثير وبناء النفوذ، وهو ما ينعكس في دور بعض العواصم الخليجية في الوساطات الإقليمية، واستضافة المؤتمرات الدولية، والاستثمار في الإعلام والتقنيات الحديثة (الدخيل، ٢٠١٨، صفحة ١٢٢).

وفي ظل التحولات العالمية، أصبحت قضايا أمن الطاقة والتغير المناخي والأمن السيبراني جزءًا لا يتجزأ من الأولويات الأمنية الخليجية، مما يدفع إلى تبني سياسات أمنية أكثر مرونة وتخصصًا، قادرة على الاستجابة للتحديات المستجدة، إلى جانب التحديات التقليدية, كل هذه الخصائص تجعل من الأمن في الخليج العربي نظامًا مركبًا وديناميًا، يتطلب تنسيقًا مستمرًا بين

الداخل والخارج، وبين الأمن العسكري والأمن غير التقليدي، للحفاظ على الاستقرار في واحدة من أكثر المناطق حساسية في العالم (البلوشي، ٢٠١٩، صفحة ٣٤).

المبحث الثاني: البحرين والنظام الامن الخليجي في عام ٢٠١٣

تُعد البحرين جزءاً مهماً من منظومة الأمن الخليجي نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي في قلب الخليج العربي وقربها من إيران والمملكة العربية السعودية، ما يجعلها حلقة حيوية في حسابات الأمن الإقليمي. تشارك البحرين بشكل فعال في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتسهم في التنسيق الأمني والعسكري المشترك بين دول المجلس. وقد استضافت البحرين العديد من المناورات والتدريبات العسكرية مع شركائها الخليجيين والدوليين خصوصا بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٣، كما أنها تحتضن الأسطول الخامس للبحرية الأمريكية، مما يعزز من دورها في تأمين الملاحة وحماية الممرات البحرية في الخليج, تواجه البحرين، كغيرها من دول الخليج، تحديات أمنية متعددة تشمل التهديدات الإقليمية من قوى كإيران، وملفات الإرهاب، إضافة إلى التوترات الداخلية المرتبطة أحياناً بالهويات الطائفية والسياسية. ومن هذا المنطلق، تدعم البحرين الجهود الخليجية لإنشاء منظومة دفاعية موحدة تشمل تطوير منظومة رادارات وإنذار مبكر، والتكامل الاستخباراتي، وتنسيق استجابات الطوارئ (البلوشي، ٢٠١٩، صفحة ٣٥).

وتلعب البحرين دوراً متقدماً في دعم النظام الأمني الخليجي من خلال الشراكات الإقليمية والدولية، والإسهام في السياسات الجماعية التي تهدف إلى تعزيز أمن الخليج واستقراره في ظل بيئة إقليمية مضطربة.

١-نشأة وتطور السياسات الامنية البحرينية.

نشأت السياسات الأمنية البحرينية في ظل إرث استعماري بريطاني، حيث كانت البحرين قبل استقلالها عام ١٩٧١ تعتمد على الحماية البريطانية في تأمين حدودها وشؤونها الدفاعية. خلال تلك الفترة، كانت الأجهزة الأمنية محدودة في قدراتها وموجهة بشكل أساسي نحو ضبط الأمن الداخلي, مع إعلان الاستقلال، بدأت البحرين ببناء مؤسسات أمنية رسمية، مثل وزارة الداخلية وقوة دفاع البحرين. وتمحورت السياسات الأمنية في البداية حول حماية النظام السياسي وتعزيز الاستقرار الداخلي، خاصة في ظل تنامي الحركات السياسية اليسارية والقومية التي رأت فيها الدولة تهديداً مباشراً, مع تأسيس مجلس التعاون الخليجي في ١٩٨١، دخلت السياسات الأمنية البحرينية مرحلة جديدة من التعاون الإقليمي. بدأت البحرين تنسق بشكل أوثق مع دول الخليج في مجالات الدفاع والأمن، وشاركت في إنشاء "درع الجزيرة"، القوة العسكرية المشتركة. في هذه المرحلة، تأثرت السياسات الأمنية البحرينية بالتوترات الإقليمية، كالحرب العراقية الإيرانية، ما دفعها إلى تعزيز قدراتها الدفاعية (الكواري، ٢٠١٦، صفحة ٨٧).

وفي عام ١٩٩٥ واجهت البحرين احتجاجات داخلية ذات طابع سياسي وطائفي، مما دفع الحكومة إلى التركيز بشكل أكبر على الأمن الداخلي، ورفع كفاءة الأجهزة الأمنية، وتطوير التشريعات المرتبطة بمكافحة الشغب والجريمة السياسية. وقد ساعدت الإصلاحات السياسية في بداية الألفية الجديدة على تقليل حدة التوتر، لكنها لم تُنهِ التركيز الأمني, وفي عام ٢٠١٢، دخلت البحرين

مرحلة أكثر حساسية في سياساتها الأمنية، بعد اندلاع احتجاجات واسعة ضمن ما يعرف بالربيع العربي. تعاملت الحكومة مع هذه الأحداث من خلال تعزيز القبضة الأمنية، وتوسيع التعاون مع دول الخليج، خصوصًا السعودية والإمارات، واستقبال دعم مباشر من قوات "درع الجزيرة". منذ ذلك الحين، أصبحت السياسة الأمنية البحرينية أكثر اندماجًا في السياق الخليجي، مع تركيز أكبر على الأمن السيبراني ومكافحة الإرهاب، إلى جانب الحفاظ على استقرار النظام السياسي, في السنوات الأخيرة، اتجهت البحرين لتحديث أجهزتها الأمنية، ووقعت اتفاقيات أمنية وعسكرية مع حلفاء دوليين مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ما عزز من موقعها ضمن النظام الأمني الإقليمي والدولي. وتستمر اليوم في تبني سياسات أمنية توازن بين مواجهة التهديدات الداخلية، والاندماج في التحالفات الإقليمية والدولية لضمان الاستقرار الوطني, شهدت السياسات الأمنية البحرينية في العقد الأخير تحوّلاً نوعيًا من الاعتماد التقليدي على الأمن الداخلي إلى مفهوم أوسع يشمل الأمن الشامل والمتعدد الأبعاد، بما في ذلك الأمن السيبراني، وأمن الطاقة، وحماية البنية التحتية الحيوية. هذا التحول جاء نتيجة تزايد التهديدات غير التقليدية، مثل الهجمات الإلكترونية، وحملات التضليل الإعلامي، ومحاولات التدخل الخارجي في الشأن الداخلي، لا سيما من قبل إيران، التي تعتبرها البحرين مصدر تهديد دائم لاستقرارها (الكواري، ٢٠١٦، صفحة ٨٨).

كما لعبت البحرين دورًا متقدمًا في السياسات الأمنية الخليجية الموحدة، وعملت على توطيد علاقاتها الأمنية مع دول الخليج العربي، انطلاقًا من إيمانها بأن الأمن الإقليمي لا يمكن ضمانه إلا من خلال تعاون جماعي. وقد برز هذا الدور بشكل خاص بعد أزمة ٢٠١٣، حينما دعمت البحرين الدعوات لتطوير "درع الجزيرة" وتحويله من قوة رمزية إلى قوة ردع حقيقية ذات قدرات استراتيجية (العامري، ٢٠٢٠، صفحة ٨٨).

و عززت البحرين شراكاتها الدفاعية مع القوى الكبرى، خاصة الولايات المتحدة، التي تحتفظ بوجود عسكري كبير في المملكة، والمملكة المتحدة التي وقّعت معها اتفاقية لإنشاء قاعدة بحرية في المياه الإقليمية البحرينية. وتستفيد البحرين من هذه العلاقات ليس فقط في الردع العسكري، بل أيضًا في مجالات التدريب والتكنولوجيا ونقل الخبرات (آل خليفة، ٢٠١٧، صفحة ٧٧).

تطورت العقيدة الأمنية البحرينية لتشمل أيضًا البُعد الوقائي، من خلال العمل على منع التطرف، وتعزيز الوعي المجتمعي، وتطوير الخطاب الإعلامي الرسمي لمواجهة حملات التحريض. وتُعتبر البحرين من الدول الخليجية السباقة في سن قوانين لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال، وتطوير منظومة قانونية حديثة تخدم الأهداف الأمنية, وفي ظل المتغيرات الجيوسياسية المتسارعة، تسعى البحرين حاليًا إلى تحقيق توازن دقيق بين الحفاظ على أمنها الداخلي، والمشاركة الفاعلة في حماية الخليج العربي، ومواجهة التحديات العالمية الجديدة التي تشمل الأمن البيئي، والأوبئة، والتغيرات الاقتصادية الحادة التي قد تؤثر على الاستقرار الوطني. وهكذا، فإن السياسات الأمنية البحرينية أصبحت أكثر شمولًا ونضجًا، مدفوعة بتجربة طويلة وتحديات معقدة، وتسعى اليوم إلى بناء أمن مستدام يتماشى مع رؤية الدولة واستقرار المنطقة الخليج العربي, في هذا السياق، تتجه البحرين إلى تعزيز ما يُعرف بـ"الأمن الوقائي والاستباقي"، من خلال تطوير أنظمة المراقبة والرصد المبكر للتهديدات، وتوسيع نطاق التعاون الأمني مع الأجهزة الاستخباراتية الإقليمية والدولية. كما أصبح التحول الرقمي جزءًا من الاستراتيجية الأمنية، حيث استثمرت الدولة في تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لتعزيز فعالية الأجهزة الأمنية وقدرتها على التنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها, تعمل البحرين على ربط أمنها

الداخلي بالاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما يظهر في ربط الخطط الأمنية بالرؤية الاقتصادية الوطنية، مثل "رؤية البحرين ٢٠٣٠"، التي تؤكد على أهمية بيئة مستقرة وآمنة لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة. فالسياسة الأمنية لم تعد مقتصرة على الجانب العسكري أو الشرطي، بل باتت ترتكز على مفاهيم أوسع تشمل الأمن المجتمعي، وتعزيز المشاركة السياسية، وتمكين فئات المجتمع المختلفة، خاصة الشباب، كجزء من تحصين الداخل, أما على المستوى الإقليمي، فتدرك البحرين أن أمنها لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن أمن الخليج العربي، ولذلك فهي تدفع بقوة نحو تفعيل استراتيجية دفاع جماعي خليجية، تتضمن منظومة دفاع جوي وصاروخي موحدة، وتكاملًا استخباراتيًا، وتدريبات عسكرية مشتركة لمواجهة التهديدات البحرية والإرهابية. كما تشارك في التحالفات البحرية الدولية لحماية الملاحة في مضيق هرمز، وهو ما يعكس وعيًا متزايدًا بأن البحرين تقع في منطقة شديدة الحساسية من الناحية الجيوسياسية (العامري، ٢٠٢٠، صفحة ١٤٣).

وفي ضوء هذه التطورات، إن السياسات الأمنية البحرينية قد انتقلت من مرحلة الرد الفعلي إلى مرحلة التخطيط الاستراتيجي طويل المدى، مدفوعة بتجارب سابقة، ومتطلبات جديدة، وتطلعات نحو بناء دولة آمنة ومحصنة من التهديدات الداخلية والخارجية على حد سواء. وقد ساعد هذا التحول في ترسيخ مكانة البحرين كشريك إقليمي موثوق في منظومة الأمن الخليجي والدولي (محمد، ٢٠٢١، صفحة ٦٦).

٢- دور البحرين في مجلس التعاون الخليجي

يُعدّ دور البحرين في مجلس التعاون الخليجي محوريًا رغم صغر حجمها الجغرافي، إذ أسهمت منذ تأسيس المجلس في العام ١٩٨١ في بلورة السياسات الجماعية وتعزيز العمل الخليجي المشترك، خصوصًا في الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية. وتستند مشاركتها في المجلس إلى التزامها بمبدأ التضامن الخليجي، وحرصها على استقرار المنطقة في ظل التحديات المتزايدة.

على المستوى السياسي، لعبت البحرين دورًا فاعلًا في دعم وحدة الصف الخليجي، وساهمت في صياغة مواقف المجلس تجاه الأزمات الإقليمية والدولية، مثل الموقف من إيران، والأزمة اليمنية، والقضية الفلسطينية. كما كانت من أوائل الدول التي دعت إلى تفعيل آليات التنسيق السياسي بين الدول الأعضاء، وإنشاء منظومات مشتركة تضمن فاعلية القرار الخليجي على الساحة الدولية.

أما في الجانب الأمني، فقد كانت البحرين من الدول الداعمة بقوة لإنشاء "درع الجزيرة"، وشاركت بفاعلية في التمارين العسكرية والمبادرات الدفاعية، كما استضافت عددًا من المؤتمرات المتعلقة بالأمن البحري ومكافحة الإرهاب. وتُعتبر مشاركتها في تلك الجهود امتدادًا لرؤيتها بأن أمن الخليج كل لا يتجزأ، وأن أي تهديد لأي دولة عضو هو تهديد مباشر لجميع الأعضاء.

اقتصاديًا، شاركت البحرين في جميع المبادرات الرامية إلى تحقيق السوق الخليجية المشتركة، والاتحاد الجمركي، والربط الكهربائي، والنقل الموحد. وعلى الرغم من التفاوت في الموارد بين البحرين وبعض دول المجلس الأخرى، إلا أنها كانت من أوائل الداعمين لتكامل الاقتصاد الخليجي، وحرية تنقل رؤوس الأموال والسلع والمواطنين بين الدول الأعضاء, لعبت البحرين

دورًا واضحًا في الدفع نحو مزيد من التكامل الرقمي والاقتصادي، وساندت توجهات مجلس التعاون نحو الابتكار، والتنمية المستدامة، وتنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط، في إطار "رؤية الخليج ٢٠٣٠, برغم محدودية قدراتها مقارنة بجيرانها، قدمت نموذجًا لدولة صغيرة تلعب دورًا كبيرًا بفضل التزامها بالتكامل، وحرصها على استقرار المنطقة، وسعيها الدائم إلى تقريب وجهات النظر وتفعيل أدوات العمل الجماعي للدول الخليجي, تميز دور البحرين في مجلس التعاون الخليجي بمرونة دبلوماسية مكّنتها من لعب أدوار الوساطة أحيانًا، والمساهمة في رأب الصدع بين الدول الأعضاء خلال فترات التوتر، مثل الأزمة الخليجية (٢٠١٧–٢٠٢١). وعلى الرغم من وقوف البحرين إلى جانب السعودية والإمارات في تلك الأزمة، فإنها حافظت على خطاب متوازن يدعم مبدأ وحدة البيت الخليجي (البيان الإماراتية، ٢٠٢٢).

في المجال الثقافي والاجتماعي، شاركت البحرين بفعالية في المبادرات الخليجية المتعلقة بتعزيز الهوية الخليجية، مثل دعم التعليم المشترك، وتشجيع التعاون في مجالات الثقافة والتراث والشباب والرياضة. كما احتضنت العديد من اللقاءات والمؤتمرات العلمية التي ترعاها أمانة مجلس التعاون، ما يعكس انخراطها الكامل في مسيرة المجلس بكل أبعادها, وفي إطار العلاقات الدولية للمجلس، أسهمت البحرين في تعزيز الشراكات الاستراتيجية التي نسجها مجلس التعاون مع دول كبرى ومنظمات دولية، مثل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، واليابان، والصين. وقد عملت عبر حضورها الدبلوماسي النشط على دعم صورة المجلس ككتلة إقليمية متماسكة ذات رؤية مشتركة في القضايا الأمنية والتنموية, ومع التحولات الإقليمية والعالمية المتسارعة، لا تزال البحرين متمسكة برؤية تقوم على أن مجلس التعاون هو الإطار الأمثل لحماية استقرار الخليج وتحقيق طموحات شعوبه. فهي تدفع نحو تعميق التكامل الدفاعي، وتطوير السوق الخليجية، وتوحيد المواقف السياسية، بما يجعل من المجلس كيانًا أكثر فعالية على الساحة الدولية. وبهذا، يتأكد أن البحرين لم تكن مجرد عضو في مجلس التعاون، بل أحد دعائمه الرئيسية التي تجمع بين الثبات في المبادئ والمرونة في إدارة التحديات (البيان الإماراتية، ٢٠٢٢).

٣- مشاركه البحرين في قوات درع الجزيرة

مشاركة البحرين في قوات درع الجزيرة تُعد من أبرز مظاهر التزامها بالأمن الجماعي الخليجي، وقد عكست هذه المشاركة إدراك البحرين العميق لمبدأ "الأمن المشترك"، الذي يشكّل أحد أسس قيام مجلس التعاون الخليجي (السعدون، ٢٠٢١، صفحة ١٨٧).

تعود بداية المشاركة البحرينية إلى عام ١٩٨٤، حين تم الإعلان عن إنشاء "قوة درع الجزيرة" كقوة عسكرية مشتركة بين دول الخليج، تهدف إلى حماية دول المجلس من أي تهديد خارجي. ومنذ ذلك الوقت، شاركت البحرين بقوات ووحدات عسكرية في التمارين والمناورات الدورية لهذه القوة، وساهمت في تعزيز جاهزيتها القتالية والتكامل العملياتي بين الدول الأعضاء, إلا أن الدور الأبرز للبحرين في درع الجزيرة برز خلال أحداث عام ٢٠١١، عندما شهدت البلاد اضطرابات سياسية وأمنية ضمن موجة "الربيع العربي". وفي هذا السياق، طلبت البحرين الدعم من مجلس التعاون، فتمت الاستعانة بقوات درع الجزيرة التي دخلت البحرين للمساهمة في حماية المنشآت الحيوية، مثل المرافق الحكومية، والمطار، وميناء خليفة، وغيرها، في حين تولّت قوات الأمن البحرينية التعامل مع الأحداث الميدانية داخل المدن, مثّلت هذه الخطوة أول تدخل عملي مباشر لقوات درع الجزيرة داخل دولة خليجية عضو، وكان لها أثر كبير في ترسيخ مبدأ الدعم

المتبادل، كما أكدت على التزام المجلس بأمن واستقرار أي دولة عضو حال تعرضها للخطر (السعدون، ٢٠٢١، صفحة ١٨٨).

بقيت البحرين تدعم تطوير هذه القوة من حيث التدريب والتسليح والتنسيق القيادي، وشاركت في مناورات خليجية وعربية ودولية إلى جانب قوات درع الجزيرة، إيمانًا منها بضرورة وجود قوة ردع موحدة قادرة على التعامل مع التهديدات التقليدية وغير التقليدية، مثل الإرهاب، والقرصنة البحرية، والهجمات السيبرانية, إن مشاركة البحرين في درع الجزيرة كانت وما زالت تعبيرًا صريحًا عن التزامها العميق بمفهوم "الخليج الواحد والمصير المشترك"، كما تمثّل تجربة البحرين مع هذه القوة دافعًا مستمرًا لتطوير آليات العمل العسكري المشترك بين دول الخليج العربي, إلى جانب الدور العسكري المباشر، ساهمت البحرين في دعم الجوانب اللوجستية والإدارية لقوات درع الجزيرة، حيث وفرت تسهيلات على أراضيها لتدريب القوات الخليجية، واستضافة مقر بعض وحدات القوة، مما يعزز التكامل العملياتي ويقرب قدرات التنسيق بين الدول الأعضاء (السعدون، ٢٠٢١، صفحة ١٨٩).

كما لعبت البحرين دورًا دبلوماسيًا في الدفع نحو تعزيز دور درع الجزيرة على الصعيد السياسي، حيث كانت من الأصوات الداعمة لتطوير القوة وتحويلها من مجرد وحدة عسكرية رمزية إلى قوة ردع حقيقية قادرة على مواجهة التحديات الإقليمية المتنوعة، خاصة في ظل تصاعد التوترات في منطقة الخليج العربي بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٦ (مؤسسة النبأ للدراسات، ٢٠٢٠).

ومع تطور البيئة الأمنية الإقليمية، توسعت مهام درع الجزيرة لتشمل ليس فقط التدخل العسكري، بل أيضًا العمل على تنسيق الجهود الأمنية والاستخباراتية بين دول المجلس، وتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، وكذلك حماية الحدود والمنافذ البحرية, تظل مشاركة البحرين في قوات درع الجزيرة جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيتها الأمنية، حيث تمثل آلية مركزية لتحقيق الأمن الجماعي الخليجي، وتعكس الالتزام المتبادل بين دول المجلس بالحفاظ على الاستقرار والسلم في منطقة الخليج العربي، في ظل بيئة جيوسياسية معقدة ومتقلبة (فرانس، ٢٠٢٢).

المبحث الثالث: التحالفات العسكرية والبحرية للبحرين

البحرين تُعد دولة ذات أهمية استراتيجية في منطقة الخليج، وقد طورت شبكة من التحالفات العسكرية والبحرية على المستويين الإقليمي والدولي. على الصعيد الخليجي، تشارك في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتساهم في قوات درع الجزيرة، وهي قوة دفاعية مشتركة تهدف لحماية أمن دول الخليج (BBC Arabic، ٢٠٢٢).

إقليمياً، تُعد البحرين جزءاً من التحالف العربي بقيادة السعودية في اليمن، وقد أرسلت قوات برية وجوية وبحرية ضمن العمليات هناك، مما يعكس التزامها تجاه الأمن الإقليمي. كما أنها عضو في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، وتقدم تسهيلات عسكرية مهمة من خلال أراضيها لدعم العمليات العسكرية في المنطقة.

دولياً، تربط البحرين علاقة استراتيجية وثيقة بالولايات المتحدة، إذ تستضيف مقر الأسطول الخامس الأمريكي، وهو المسؤول عن العمليات البحرية في الخليج العربي وبحر العرب. هذا الوجود الأمريكي يعزز من مكانة البحرين كمركز لوجستي وأمني مهم في المنطقة. كما أن للبحرين علاقات عسكرية مع بريطانيا، التي أعادت افتتاح قاعدة بحرية دائمة في المنامة، إضافة إلى تعاون تدريبي وعسكري مع دول أخرى كفرنسا وتركيا وباكستان, و تشترك البحرين أيضاً في تدريبات عسكرية وبحرية دولية متعددة، ما يعزز قدراتها الدفاعية ويزيد من تكاملها مع القوات الدولية. كل هذه التحالفات تجعل من البحرين لاعباً نشطاً في الأمن الإقليمي والدولي، رغم حجمها الجغرافي الصغير, كما تلعب التدريبات العسكرية المشتركة دوراً كبيراً في تعزيز جاهزية القوات البحرينية ورفع مستوى التنسيق مع حلفائها. تشارك البحرين في مناورات بحرية وجوية وبرية مع دول عديدة، حيث تُعد هذه التدريبات فرصة لتبادل الخبرات وتطوير التكتيكات القتالية، إلى جانب اختبار الأنظمة الدفاعية الحديثة. من أبرز هذه المناورات تلك التي تُنظم بقيادة الولايات المتحدة بمشاركة عشرات الدول، وتُركز على الأمن البحري، مكافحة الألغام، ومواجهة التهديدات غير التقليدية (الوطن البحرينية، ٢٠٢٢).

الوجود البحري الأجنبي في البحرين يعكس الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لموقعها الجغرافي، إذ تقع على ممرات بحرية حيوية تُستخدم لنقل النفط والتجارة العالمية. هذا الموقع يجعل من البحرين شريكاً أساسياً في ضمان حرية الملاحة والأمن البحري، خصوصاً في ظل التوترات المتكررة في الخليج العربي (الوطن البحرينية، ٢٠٢٢).

تسعى البحرين أيضاً إلى تطوير قدراتها الدفاعية الذاتية عبر تحديث منظوماتها العسكرية وشراء تجهيزات متطورة من دول حليفة، بما في ذلك الطائرات والمركبات والأسلحة المتقدمة. كما تُعزز مؤسساتها العسكرية عبر برامج تدريب متخصصة داخل وخارج البلاد، ما يُساهم في رفع كفاءة القوات المسلحة.

التحالفات العسكرية والبحرية للبحرين لا تهدف فقط إلى الحماية من التهديدات، بل أيضاً إلى تأكيد مكانتها كدولة فاعلة في الأمن الإقليمي، ومركز تنسيق عسكري رئيسي في الخليج العربي، وذلك ضمن بيئة دولية معقدة ومتغيرة باستمرار (البيان الإماراتية، ٢٠٢٢).

١- الوجود العسكري الأمريكي في البحرين

الوجود العسكري الأمريكي في البحرين يُعد أحد الركائز الأساسية للسياسة الدفاعية الأمريكية في منطقة الخليج، ويعود إلى عدة عقود مضت. تحتضن البحرين مقر الأسطول الخامس الأمريكي، الذي يُمثل القيادة المركزية للعمليات البحرية الأمريكية في الخليج العربي، بحر العرب، خليج عمان، وأجزاء من المحيط الهندي. ويقع هذا المقر في قاعدة الجفير البحرية قرب العاصمة المنامة، وهو يشكّل مركزاً لوجستياً واستراتيجياً مهماً. (مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، ٢٠٢٠)

الأسطول الخامس يضم سفناً حربية، مدمرات، غواصات، وطائرات استطلاع، ويشرف على عمليات تأمين خطوط الملاحة البحرية ومراقبة الأنشطة الإيرانية، إضافة إلى التنسيق مع الحلفاء

في المنطقة. يُسهم هذا الوجود في دعم مهام الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، ومنع تهريب الأسلحة، وضمان تدفق الطاقة من الخليج إلى الأسواق العالمية (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠٢١).

البحرين تُعد من الحلفاء الرئيسيين من خارج الناتو للولايات المتحدة، وهو تصنيف يمنحها مزايا عسكرية واقتصادية وأمنية. وتُقدم البحرين تسهيلات دائمة للقوات الأمريكية، بما يشمل البنى التحتية والموانئ والمجال الجوي (الشرق الأوسط، ٢٠٢٣).

هذا التعاون الوثيق يعكس عمق العلاقة بين البلدين، ويُشكّل عنصر ردع لأي تهديدات محتملة في المنطقة، خاصة في ظل التوترات المتكررة في الخليج ومضيق هرمز. كما تُشارك القوات الأمريكية والبحرينية بانتظام في مناورات وتدريبات مشتركة لتعزيز التنسيق والجاهزية القتالية, بالإضافة إلى المهام العسكرية المباشرة، يلعب الوجود الأمريكي في البحرين دوراً مهماً في الدبلوماسية العسكرية، حيث تُستخدم القاعدة كمنصة للتنسيق مع الحلفاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك دول الخليج، بريطانيا، فرنسا، وأستراليا، وغيرها, وهذا يعزز من قدرة الولايات المتحدة على إدارة الأزمات والاستجابة السريعة لأي تطورات أمنية في المنطقة الشرق الاوسط (الشرق الأوسط، ٢٠٢٣).

الوجود العسكري لا يقتصر على الجانب البحري فقط، بل يشمل أيضاً عناصر من القوات الجوية والاستخبارات والدعم اللوجستي. هناك تعاون وثيق في مجالات تبادل المعلومات الأمنية، مكافحة التهريب، تأمين الموانئ، ومواجهة الهجمات السيبرانية، مما يجعل البحرين مركزاً متكاملاً للعمليات الدفاعية الأمريكية في الشرق الأوسط, كذلك تحرص البحرين على إبقاء هذا التعاون في إطار سيادتها الوطنية، وتؤكد دائماً أن وجود القوات الأمريكية يتم وفق اتفاقيات رسمية وتفاهمات مشتركة تحترم استقلالها وتخدم مصالحها الأمنية. في المقابل، ترى الولايات المتحدة في البحرين شريكاً موثوقاً ومستقراً يوفر لها نقطة ارتكاز متقدمة في منطقة مليئة بالتحديات, الوجود الأمريكي في البحرين لا يزال مستمراً ومتيناً، ويُتوقع أن يبقى ركيزة أساسية في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، خاصة مع تصاعد التهديدات غير التقليدية واحتدام المنافسة الدولية على النفوذ في الخليج العربي (الجزيرة نت، ٢٠٢٣).

٢- التعاون مع القوى الغربية بريطانيا وفرنسا

تتمتع البحرين بعلاقات عسكرية واستراتيجية متينة مع عدد من القوى الغربية، وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا، ويأتي هذا التعاون في إطار تعزيز الأمن الإقليمي، ومواجهة التحديات المشتركة، وتطوير قدرات القوات البحرينية (الجزيرة نت، ٢٠٢٣).

مع بريطانيا، يعود التعاون العسكري إلى الحقبة التي كانت فيها البحرين جزءاً من النفوذ البريطاني في الخليج حتى عام ١٩٧١. وعلى الرغم من انتهاء الحماية البريطانية، استمرت العلاقة الدفاعية، وتطورت بشكل كبير خلال العقدين الماضيين. في عام ٢٠١٧، افتتحت بريطانيا قاعدة بحرية دائمة في البحرين تُعرف باسم قاعدة HMS Jufair، وهي أول قاعدة دائمة لها شرق السويس منذ أكثر من ٤٠ عاماً. تُستخدم القاعدة لدعم عمليات البحرية الملكية البريطانية في الخليج، وتعمل بتنسيق وثيق مع القوات الأمريكية والبحرينية، مما يعكس أهمية البحرين كمركز استراتيجي, تشمل الشراكة مع بريطانيا أيضاً مجالات التدريب العسكري، وتبادل الخبرات،

والمناورات المشتركة، إضافة إلى دعم فني وتقني في مجالات الطيران والدفاع البحري (الشرق الأوسط.، ٢٠٢٣).

أما مع فرنسا، فيرتكز التعاون على اتفاقيات دفاعية تُعزز من قدرات البحرين في مجالات متعددة، منها الأمن البحري والتدريب ومكافحة الإرهاب. القوات الفرنسية تشارك أحياناً في مناورات إقليمية تُقام في البحرين أو مياه الخليج، وهناك تنسيق في القضايا المتعلقة بالأمن الإقليمي، لا سيما في مواجهة التهديدات الإيرانية أو حماية الملاحة الدولية, كلا البلدين، بريطانيا وفرنسا، يعتبران البحرين شريكاً موثوقاً في الخليج، ويريان فيها نقطة انطلاق مهمة لتعزيز وجودهما العسكري في المنطقة، في ظل مصالحهما الاستراتيجية المرتبطة بأمن الطاقة والتجارة الدولية. من جانبها، تستفيد البحرين من هذا التعاون لتعزيز مكانتها الدفاعية، وتنويع شراكاتها العسكرية، وعدم الاعتماد الكامل على طرف واحد فقط.

يمتد التعاون البحريني مع بريطانيا وفرنسا أيضاً إلى المجالات التقنية والاستخباراتية، حيث تستفيد البحرين من الخبرات الغربية في تطوير منظومات المراقبة والرصد، وتعزيز قدرات الدفاع الجوي والبحري، بالإضافة إلى دعم برامج التحديث العسكري التي تنفذها القوات البحرينية. هذا يشمل تزويد البحرين بأنظمة رادار متقدمة، طائرات تدريب، وزوارق بحرية متعددة المهام (الشرق الأوسط.، ٢٠٢٣).

في الجانب التدريبي، تُشارك وحدات من الجيش والبحرية البحرينية في برامج تدريب متقدمة تُنظَّم في بريطانيا وفرنسا، كما تستضيف البحرين خبراء عسكريين من هاتين الدولتين للإشراف على الدورات والتدريبات المحلية. هذا التعاون يُسهم في رفع كفاءة القوات المسلحة البحرينية وتعزيز قدرتها على تنفيذ مهام مشتركة مع قوات الحلفاء في حال حدوث أزمات أو عمليات متعددة الجنسيات (الشرق الأوسط.، ٢٠٢٣).

وتُشارك البحرين بانتظام في مناورات بحرية مشتركة مع فرنسا وبريطانيا، سواء في مياه الخليج أو في مناطق أخرى مثل البحر الأحمر والبحر المتوسط، وتُركز هذه المناورات على مواجهة التهديدات البحرية، وحماية الممرات الملاحية، ومكافحة القرصنة، والرد على الهجمات غير التقليدية, اما المستوى السياسي، يعكس هذا التعاون العسكري عمق العلاقات الدبلوماسية بين البحرين وهاتين الدولتين، ويؤكد التزامهما المشترك بحفظ استقرار المنطقة ومواجهة التحديات الأمنية المتنامية. كما يتيح للبحرين أن تلعب دوراً إقليمياً أكبر من حجمها الجغرافي، من خلال شبكة تحالفات تضمن لها الدعم في مواجهة أي تهديد خارجي (آل خليفة، ٢٠١٧، صفحة ٦٦).

٣- المساهمة في التحالفات الدولية للمكافحة الارهاب

تُعد البحرين من الدول النشطة في المساهمة بالتحالفات الدولية لمكافحة الإرهاب، انطلاقاً من التزامها بالأمن الإقليمي والدولي، وحرصها على محاربة التنظيمات الإرهابية التي تهدد استقرار المنطقة. وقد انخرطت في عدة تحالفات عسكرية وأمنية تهدف إلى مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، سواء كان ذلك من خلال العمل العسكري المباشر أو التعاون الاستخباراتي والتشريعي. (محمد، ٢٠٢١، صفحة ١٢١)

أبرز مساهمات البحرين جاءت من خلال مشاركتها الفاعلة في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش، الذي تقوده الولايات المتحدة منذ عام ٢٠١٤. وفرت البحرين تسهيلات عسكرية مهمة من خلال قواعدها الجوية والبحرية، واستخدمت هذه القواعد في دعم العمليات الجوية التي استهدفت مواقع التنظيم في العراق وسوريا. كما شاركت البحرين في الاجتماعات الاستراتيجية لهذا التحالف، وساهمت في تنسيق الجهود الإقليمية لملاحقة عناصر التنظيم ومنع تمدده في دول الخليج.

إلى جانب الجانب العسكري، شاركت البحرين عام ٢٠١١- ٢٠١٧في جهود مكافحة تمويل الإرهاب، من خلال تبني تشريعات صارمة، وتأسيس وحدات مختصة بمكافحة غسل الأموال ورصد التحويلات المالية المشبوهة. كما تعمل بالتنسيق مع دول ومنظمات دولية مثل مجموعة العمل المالي (FATF) لتعزيز الشفافية المالية ومنع استخدام النظام المالي البحريني في دعم الإرهاب (مؤسسة النبأ للدراسات، ٢٠٢٠).

وتدعم البحرين كذلك الجهود الفكرية والدينية لمحاربة التطرف، حيث قامت بتأسيس مراكز تهدف إلى نشر خطاب ديني معتدل، والتصدي للأفكار المتطرفة التي تتبناها الجماعات الإرهابية. كما تشارك في المؤتمرات والمبادرات الدولية التي تناقش سبل مكافحة التطرف العنيف عبر الإعلام والتعليم والمجتمع المدني. (مؤسسة النبأ للدراسات، ٢٠٢٠)

مشاركة البحرين في هذه التحالفات تُعزز من صورتها كشريك فاعل في الأمن الدولي، وتُظهر التزامها بحماية السلم العالمي، خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط التي تُعد من أكثر المناطق عرضة للاضطرابات الناتجة عن الإرهاب والتطرف (المفلح، ٢٠١٨، صفحة ٧٧).

تتجلى مساهمة البحرين في مكافحة الإرهاب أيضاً من خلال التعاون الأمني والاستخباراتي مع عدد من الدول والمنظمات الدولية، حيث تتبادل المعلومات الاستخباراتية مع حلفائها بشكل مستمر لتتبع شبكات الإرهاب وتمويلها. هذا التنسيق يساهم في إحباط مخططات إرهابية قبل تنفيذها، سواء داخل البحرين أو في دول الجوار (المفلح، ٢٠١٨، صفحة ٧٩).

كذلك شاركت البحرين في عدة تدريبات ومناورات دولية متخصصة في مكافحة الإرهاب، سواء على المستوى العسكري أو الأمني، مما ساعد قواتها على اكتساب خبرات متقدمة في التعامل مع الأوضاع الطارئة والعمليات المضادة للإرهاب.

ومن الناحية القانونية، قامت البحرين بتحديث قوانينها لمكافحة الإرهاب لتتوافق مع المعايير الدولية، وشددت العقوبات على الجرائم ذات الصلة، كما وفرت الحماية للناجين من الإرهاب ودعمت جهود إعادة التأهيل لمن انخرطوا في الجماعات المتطرفة. (حسن، ٢٠١٥، صفحة ١٧٦)

هذه الجهود المتكاملة بين الجانب العسكري، الأمني، القانوني، والاجتماعي، تضع البحرين في موقع متميز ضمن التحالفات الدولية لمكافحة الإرهاب، وتُظهر حرصها على استقرار منطقتها والعالم، وتأكيدها على أن مكافحة الإرهاب تتطلب تعاوناً دولياً شاملاً ومتواصلاً (حسن، ٢٠١٥، صفحة ١٧٦).

كما تعمل البحرين على تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حيث تلتزم بتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتسعى لتنسيق جهودها مع الشركاء الدوليين في مكافحة التطرف العنيف وغسل الأموال وتمويل الإرهاب (مركز الخليج للأبحاث، ٢٠١٩).

تولي البحرين أهمية كبيرة لتعزيز الوعي المجتمعي بأخطار الإرهاب والتطرف، من خلال برامج توعية وتثقيفية تستهدف الشباب والأسر، إضافة إلى دعم المبادرات التي تشجع على الحوار بين الأديان والثقافات, كما تدعم البحرين الجهود المبذولة لتعزيز الأمن السيبراني، لما له من دور أساسي في منع استغلال الجماعات الإرهابية للتكنولوجيا الحديثة في عملياتها. (مركز الخليج للأبحاث، ٢٠١٩)

تعكس مساهمة البحرين في التحالفات الدولية لمكافحة الإرهاب رؤية واضحة للدور الذي يمكن أن تلعبه كدولة صغيرة بحجمها ولكن كبيرة في إرادتها، حيث تجمع بين العمل العسكري والجهود الأمنية والاجتماعية لتعزيز الأمن والاستقرار داخل حدودها وخارجها، ضمن منظومة تعاون دولي متكاملة (الكواري، ٢٠١٦، صفحة ١٥٤).

كما تعمل البحرين على تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، حيث تلتزم بتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتسعى لتنسيق جهودها مع الشركاء الدوليين في مكافحة التطرف العنيف وغسل الأموال وتمويل الإرهاب (الكواري، ٢٠١٦، صفحة ١٥٥).

تولي البحرين أهمية كبيرة لتعزيز الوعي المجتمعي بأخطار الإرهاب والتطرف، من خلال برامج توعية وتثقيفية تستهدف الشباب والأسر، إضافة إلى دعم المبادرات التي تشجع على الحوار بين الأديان والثقافات. كما تدعم البحرين الجهود المبذولة لتعزيز الأمن السيبراني، لما له من دور أساسي في منع استغلال الجماعات الإرهابية للتكنولوجيا الحديثة في عملياتها, و تعكس مساهمة البحرين في التحالفات الدولية لمكافحة الإرهاب رؤية واضحة للدور الذي يمكن أن تلعبه كدولة صغيرة بحجمها ولكن كبيرة في إرادتها، حيث تجمع بين العمل العسكري والجهود الأمنية والاجتماعية لتعزيز الأمن والاستقرار داخل حدودها وخارجها، ضمن منظومة تعاون دولي متكاملة, كما تستثمر البحرين في بناء القدرات الوطنية لمكافحة الإرهاب، من خلال تطوير القوات الأمنية والشرطة بتجهيزها بأحدث التقنيات والأساليب، وتوفير التدريب المستمر على مكافحة العمليات الإرهابية والجرائم المنظمة, ويشمل ذلك أيضاً تعزيز قدرات وحدات مكافحة الإرهاب المتخصصة، وتوسيع التعاون مع الجهات القضائية لتسريع محاكمة المتورطين في أعمال إرهابية, تؤمن البحرين بأن مكافحة الإرهاب تتطلب أيضاً دعمًا على المستوى الدولي للحد من أيديولوجيات التطرف، ولهذا تشارك بفعالية في المبادرات الإقليمية والدولية التي تهدف إلى تعزيز السلام، والاستقرار، واحترام حقوق الإنسان، باعتبارها أدوات وقائية مهمة في التصدي للإرهاب, وبفضل هذه الجهود المتكاملة، تبرز البحرين كشريك موثوق فيه ضمن التحالفات الدولية والإقليمية، وتساهم بشكل فاعل في حفظ الأمن والسلم العالميين، خاصة في منطقة الخليج التي تمثل أحد أكثر المناطق حساسية جغرافياً وسياسياً (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠٢١).

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، يتضح أن مملكة البحرين تمثل عنصرًا أساسيًا في منظومة الأمن في الخليج العربي، رغم صغر مساحتها الجغرافية ومحدودية مواردها الطبيعية. فقد استطاعت البحرين أن توظف موقعها الاستراتيجي وسياساتها المتوازنة لتعزيز الاستقرار الإقليمي والمساهمة بفعالية في مواجهة التحديات الأمنية المتعددة التي تواجه المنطقة. ويتجلى هذا الدور من خلال مشاركتها في المبادرات الخليجية المشتركة، واحتضانها للوجود العسكري الدولي، وتعاونها الوثيق مع القوى الكبرى، لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب وتأمين الممرات البحرية الحيوية.

كما أن البحرين أظهرت قدرة واضحة على التكيف مع التحولات الجيوسياسية المتسارعة، وذلك عبر سياسات أمنية تعتمد على التنسيق الإقليمي والدولي، وعلى تعزيز قدراتها الداخلية. ورغم ما حققته من إنجازات ملموسة في هذا المجال، لا تزال هناك تحديات تتطلب مواصلة الجهود لتعزيز الأمن والاستقرار، سواء على مستوى الداخل أو ضمن الإطار الخليجي الأشمل.

إن تجربة البحرين في المجال الأمني تمثل نموذجًا مهمًا لفهم كيف يمكن للدول الصغيرة أن تلعب أدوارًا مؤثرة في بيئة إقليمية معقدة، إذا ما أحسنت استخدام أدواتها الاستراتيجية وبناء علاقاتها الدولية بشكل مدروس. ويؤكد ذلك أن الأمن في الخليج العربي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال العمل الجماعي والتنسيق المستمر بين دوله، مع اعتبار البحرين شريكًا فاعلًا في هذا المسار.

المراجع

البيان الإماراتية. (٢٠٢٢). تاريخ الاسترداد ٢٠٢٥، من https://www.albayan.ae.

BBC Arabic. (٢٠٢٢). تم الاسترداد من https://www.france24.com/ar.

Indra Overland . (٢٠١٦). *The Missing Link in Globalization*.

أ أبو الحسن. (٢٠١٢). *التحولات في أمن الخليج العربي بعد عام ٢٠٠٣* . ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الجزيرة نت. (٢٠٢٣). تاريخ الاسترداد ٢٠٢٥، من https://www.aljazeera.net.

الشرق الأوسط. (٢٠٢٣). تاريخ الاسترداد ٢٠٢٥، من https://aawsat.com.

الوطن البحرينية. (٢٠٢٢). تم الاسترداد من https://www.alwatannews.net.

حسن عبدالله محمد. (٢٠٢١). *التحديات الأمنية في البحرين ودورها في الاستقرار الإقليمي*. البحرين: جامعة البحرين.

خ الدخيل. (٢٠١٨). *أمن الخليج: التهديدات الداخلية والخارجية*. بيروت: مؤسسة الفكر العربي.

ع الشايجي. (٢٠١٤). دور مجلس التعاون الخليجي في الأمن الإقليمي. *مجلة السياسة الدولية*، صفحة ١١٣.

عبدالخلق الكواري. (٢٠١٦). *التوازنات الإقليمية وأثرها على الأمن في الخليج العربي*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عبدالله راشد حسن. (٢٠١٥). *التحولات الجيوسياسية وأثرها على أمن الخليج العربي*. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

فاطمة البلوشي. (٢٠١٩). *السياسة الأمنية لدول مجلس التعاون في ظل التحديات الإقليمية*. الرياض: دار العرب للنشر والتوزيع.

فرانس. (٢٠٢٢). *البحرين والممرات البحرية: دور حيوي في أمن الخليج*. تم الاسترداد من https://www.france24.com/ar.

فرانك بيلي. (٢٠٠٤). معجم *بالكويل للعلوم السياسية*. الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث.

م، ع الشيباني. (٢٠١٥). *الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي*. الكويت: مركز دراسات الخليج العربي.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (٢٠٢١). تاريخ الاسترداد ٢٠٢٥، من https://www.gcc-sg.org.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية. (٢٠٢١). *التقرير السنوي للامن والدفاع المشترك*. تم الاسترداد من gcc-sg.org.

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة. (٢٠٢٠). تاريخ الاسترداد ٢٠٢٥، من https://www.derasat.org.bh.

مركز الخليج للأبحاث. (٢٠١٩). *امن الخليج في ظل التحديات الاقليمية دراسة تحليلية*. جدة: مركز الخليج للابحاث.

مسعود المفلح. (٢٠١٨). *الأمن البحري في الخليج العربي: التحديات والاستراتيجيات*. الرياض: معهد الدراسات الدبلوماسية.

منى السعدون. (٢٠٢١). *التحالفات الأمنية الخليجية في مواجهة التهديدات الإقليمية*. أبو ظبي: دار الكتاب الجامعي.

مؤسسة النبأ للدراسات. (٢٠٢٠). *دور البحرين في المبادرات الأمنية المشتركة لدول الخليج*.

ناصر بن حمد آل خليفة. (٢٠١٧). *أثر العلاقات البحرينية-الأمريكية في أمن الخليج العربي*. الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية،.

وليد عبدالحي. (١٩٩٤). *تحويل المسلمات في نظرية العالقات الدولية، دراسة مستقبلية*. الجزائر: مؤسسة الشروق للاعلام والنشر.

يوسف العامري. (٢٠٢٠). *الأمن الجماعي في الخليج العربي: دراسة تحليلية*. مسقط: دار البيان.